

المحاضرة الأولى: مفهوم النظرية الاقتصادية

1- مفهوم علم الاقتصاد

ان التعريفات التي اطلقت على علم الاقتصاد عديدة نذكر منها تعريف الاقتصادي الأمريكي بول سام ويلسون لعلم الاقتصاد " بانه دراسة كيفية اختيار، الافراد او المجتمع، استخدام الموارد المنتجة في انتاج مختلف البضائع عبر الزمن، ومن ثم توزيعها على الاستهلاك الحالي والمقبل بين مختلف الافراد والجماعات في المجتمع".

كما يعرفه الاقتصادي اوسكار لانكه بانه "علم إدارة الموارد النادرة , ودراسة الاختيار بين البدائل , بحيث تتم فيه دراسة الكيفية التي يتم بها تخصيص الموارد الاقتصادية النادرة او المحدودة ".
وبشكل عام، فان علم الاقتصاد هو ذلك العلم الاجتماعي الذي يهتم بمشكلة إدارة واستعمال الموارد النادرة او المحدودة بشكل يسمح بالحصول على اقصى اشباع لحاجات المجتمع اللامتناهية.

2- المشكلة الاقتصادية :

إن علم الاقتصاد كغيره من العلوم يدور حول مشكلة ما، وهذه ما تسمى بالمشكلة الاقتصادية. وإن فهم علم الاقتصاد يتطلب تعريفا شاملا يؤدي إلى فهم ظواهر ومحتوى المشكلة الاقتصادية.
أن المشكلة الاقتصادية تتمثل ببساطة في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها، ومهما بلغت أحجامها فهي محدودة إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة والمتباينة باستمرار. وبذلك تبقى المشكلة قائمة نظرا لمحدودية الموارد المتاحة سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع.
وتتمثل اهم خصائص المشكلة الاقتصادية في:

- تعدد الحاجات الإنسانية المادية وغير المادية، وهي متنوعة ومتجددة ومتطورة ولا نهائية، وتختلف كما ونوعا من زمن لآخر ومن فرد لآخر ومن مجتمع لآخر.

- الندرة النسبية للموارد الاقتصادية الكفيلة بإشباع تلك الحاجات، وحتى لو توافرت هذه الموارد بشكل كبير لدى أحد المجتمعات، فإن بقية الموارد اللازمة لهذا المجتمع قد تكون غير متوفرة أو غير كافية، أو لو توفر الكثير من الموارد في أحد البلدان أو لدى أحد الأفراد، فهي ليست متوفرة بكثرة أو بكمية كافية لدى جميع البلدان أو لدى الأفراد كافة.

- ضرورة المفاضلة بين الحاجات لتحديد وترتيبها وفق سلم أولويات، وذلك لإشباعها بحسب درجة أهميتها في حدود الموارد المتاحة.

- ضرورة اختيار وتحديد الموارد الاقتصادية المناسبة لأن الكثير من الحاجات يمكن إشباعها بأكثر من مورد، لذا فإن اتخاذ القرار باستعمال مورد ما لإشباع حاجة معينة يعني التضحية به والحرمان منه لإشباع حاجة أخرى.

إن مشكلة الندرة النسبية للموارد الاقتصادية وتعدد الحاجات الإنسانية باعتبارهما المشكلة الاقتصادية التي تواجه كل مجتمع يتفرع منها عدة تساؤلات، تتعلق بعملية التوفيق بين الموارد المتاحة ذات الاستعمالات البديلة وحاجات المجتمع لإنتاج السلع المختلفة طبقاً لسلم التفضيل الجماعي.

وإن المجتمع مهما كان نظامه الاقتصادي فهو غير قادر على إنتاج جميع السلع والخدمات التي يرغب فيها ويحتاج إليها، وعليه فإن كل نظام اقتصادي يحاول أن يتبع أسلوباً يتفق وفلسفته لتوزيع الموارد الاقتصادية النادرة بين فروع الإنتاج المختلفة، وأسلوباً خاصاً في توزيع الإنتاج بين قنوات الاستهلاك المختلفة آخذاً بنظر الاعتبار ترتيب هذه الحاجات حسب الأولويات. وعليه فإن كل الأنظمة الاقتصادية على اختلاف أنواعها تواجه ثلاثة أبعاد أو أركان رئيسية للمشكلة يحاول كل منها أن يجيب على سؤال من الأسئلة التالية:

- أولاً: ماذا ننتج؟

أي تأثير أنماط السلع التي لا بد من إنتاجها، هل هي سلع غذائية، أم ملابس أم أبنية سكنية أم مكائن ومعدات أم أسلحة أم سلع كمالية، ويمكن حصر هذه المشكلة باتخاذ القرارات الخاصة المتعلقة بكيفية توزيع الموارد الاقتصادية المحدودة على فروع الإنتاج المختلفة.

- ثانياً: كيف ننتج؟

أي ماهي أساليب الإنتاج التي سنستخدمها، هل تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة أم أساليب إنتاجية حديثة ومتطورة، أي إن المشكلة تتركز في اختيار الفن الإنتاجي الملائم لعمليات الإنتاج من السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في الحصول عليها لتحقيق أكبر إشباع ممكن بدون هدر في الموارد.

- ثالثاً: لمن ننتج؟

على المجتمع أن يقرر لمن ننتج السلع والخدمات وطريقة توزيعها بين أفراد المجتمع. وبمعنى آخر يجب اتخاذ قرار في كيفية توزيع الناتج القومي الإجمالي بين عناصر الإنتاج المختلفة التي شاركت في العملية الإنتاجية. أي هل ننتج لذوي الدخل المنخفضة أم لذوي الدخل العالية أم لذوي الدخل المتوسطة.

3- النظرية الاقتصادية الكلية والنظرية الاقتصادية الجزئية:

تعرف النظرية الاقتصادية بأنها مجموعة من التعريفات التي توضح معاني بعض المصطلحات الاقتصادية المستخدمة، مضافاً إليها بعض الافتراضات الحكيمة المتعلقة بطريقة تصرف الظواهر الاقتصادية محل الدراسة. وتتصدى النظرية الاقتصادية بعد ذلك عن طريق التحليل المنطقي إلى محاولة استخلاص مضمون هذه الافتراضات رغبة في استخدام نتائج النظرية في التنبؤ والتوقع بمسار الظاهرة

موضوع البحث, وبالتالي الاستفادة من ذلك في مواجهة الآثار المحتملة التي يتركها تطور الظاهرة والتحكم بها, ومن مجموع هذه النظريات الاقتصادية يتكون علم الاقتصاد. وتقوم النظرية الاقتصادية على الخطوات التالية:

1. صياغة التعريفات والافتراضات الحكمية المتعلقة بماهية سلوك الظواهر الاقتصادية؛
2. التحليل المنطقي؛
3. التنبؤات؛
4. المشاهدات الواقعية؛
5. الاستنتاج بأن النظرية تتفق مع الواقع أو مختلفة عنه.

إن النظرية الاقتصادية لا يسلم بصحتها إلا بعد اختبار مدى ملائمتها للواقع الاقتصادي، فإذا كانت الفروض تختلف عن الواقع، فإن ذلك يدفعنا لعدم قبول النظرية، ولكن إذا اتفقت هذه الفروض مع المشاهدات الواقعية، فإن النتيجة التي نتوصل إليها هي أن هذه النظرية تتوافق مع الواقع. وتظل هذه النظرية قائمة ومهيمنة إلى أن نتوصل إلى نظرية أخرى تفسر الظواهر الاقتصادية بطريقة أكثر دقة وواقعية لتصبح هي المهيمنة في هذا المجال، وهذا ما يجعل النظريات تتطور وبالتالي العلم ذاته والمعرفة عموماً. تنقسم النظرية التي تحاول تفسير الظواهر الاقتصادية إلى فرعان رئيسيان وهما النظرية الاقتصادية الجزئية والنظرية الاقتصادية الكلية .

أولاً- النظرية الاقتصادية الجزئية Microeconomic Théorie : تهتم النظرية الاقتصادية الجزئية أو الاقتصاد الجزئي (الوحدوي)، وتسمى أحياناً نظرية السعر price Theory , بالأسواق وبالوحدات الاقتصادية التي تدخل في هذه الأسواق، وبالتحديد المنتجون والمستهلكون. فالإقتصاد الجزئي يهتم مثلاً بالكيفية التي توزع بها الأسرة دخلها بين الانفاق على مختلف السلع والخدمات , كما يهتم الاقتصاد الجزئي بتحديد مستوى الإنتاج الذي يمكن مؤسسة ما من تعظيم الربح.

ثانياً- النظرية الاقتصادي الكلية Macroeconomic Théorie : يتعامل الاقتصاد الكلي مع الاقتصاد القومي في مجموعه ويتجاهل الوحدات الفردية، وكثيراً من المشاكل التي تواجهها. وبالتركيز على الاقتصاد القومي في مجمله، فإن الاقتصاد الكلي يهتم بالنتائج الكلي للاقتصاد والمستوى العام للأسعار وليس بالنتائج ومستوى الأسعار في كل منشأة أو صناعة على حدا.

وقد دلت الدراسات من ناحية وتطور الوقائع الاقتصادية من ناحية أخرى بان الترابط والتداخل بين النظرية الاقتصادية الجزئية والنظرية الاقتصادية الكلية قائم، حيث ان الاقتصاد الوطني ككل يتأثر بفاعليات كل من وحداته العاملة ويؤثر فيها بان واحد.

4- أنواع التحليل الاقتصادي الكلي

تفيد النظرية الاقتصادية وكيفية تطبيقها في فهم طبيعة النشاط الاقتصادي وذلك باستخدام التحليل المنطقي، لذا فمن المهم مناقشة الطرق التي يتم بمقتضاها الكشف عن المبادئ والروابط التي تحكم العلاقات والظواهر الاقتصادية. ويمكن تصنيف طرق التحليل الاقتصادي وفقا لعدة أسس تختلف باختلاف نوع التحليل، وهي كالآتي:

4-1 على أساس عنصر الزمن: يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي إلى ثلاثة أنواع هي:

4-1-1 التحليل الساكن: هو التحليل الاقتصادي الذي لا يأخذ بعين الاعتبار تأثير عنصر الزمن عند دراسة الظاهرة الاقتصادية، فهو تحليل قائم على دراسة الظاهرة في لحظة معينة. أي أن العلاقات السببية في الظاهرة المدروسة تكون مستقلة عن الزمن، بمعنى أن المتغيرات المختلفة المتضمنة في النموذج غير مؤرخة.

4-1-2 التحليل الساكن المقارن: هو التحليل الاقتصادي الذي يدرس ظاهرة اقتصادية من خلال علاقات السببية في وضعين مختلفين دون الاهتمام بالكيفية التي تم الانتقال من الوضع الأول إلى الوضع الثاني، بمعنى أن هذا التحليل هو مقارنة حالتين لهما نفس العلاقات السببية ولكن قيمة المتغير الخارجي قد تغيرت بين الحالة الأولى والحالة الثانية مع عدم أخذ الزمن بعين الاعتبار.

4-1-3 التحليل الحركي (الديناميكي): هو التحليل الاقتصادي الذي يدرس ظاهرة اقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار لعنصر الزمن، أي الزمن اللازم ليتمكن المتغير المستقل من التأثير على المتغير التابع في الظاهرة الاقتصادية المدروسة. وينقسم هذا النوع من التحليل بدوره إلى:

- التحليل الحركي المستمر: في هذا النوع من التحليل الزمن يمر دون انقطاع، وأن كل متغير يصبح تابع للزمن أي أنه مستمر ومنه يقبل الاشتقاق والتفاضل والتكامل.

- التحليل الحركي على فترات: هو التحليل الذي يعتبر الزمن كتدفق مقسم إلى فترات متتالية مدتها محددة وثابتة وتؤخذ هذه المدة كوحدة قياس للزمن

4-2 على أساس الصياغة (الأسلوب): يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي إلى أربعة أنواع هي:

4-2-1 التحليل الاقتصادي الوصفي (النظري): هو الذي يدرس الظواهر الاقتصادية والمتغيرات المؤثرة فيها بصفة نظرية أو وصفية من خلال تقديم شرح وتفسير مفصل للظاهرة محل الدراسة بعيدا عن الأساليب الرياضية أو الكمية التي تحتاج إلى بعض الفرضيات لتحقيقها، ويتمتع هذا النوع من التحليل بمكانة بارزة في العلوم الاقتصادية خاصة إذا علمنا أن الدراسات الاقتصادية التحليلية النظرية تفيد الدراسة التحليلية التطبيقية باعتبار الأولى مرشد في اختبار نتائج الثانية.

4-2-2 التحليل الاقتصادي الرياضي: هو نوع من أنواع التحليل الاقتصادي يعتمد على استعمال أدوات علم الرياضيات في تحليل العلاقات بين متغيرات الظواهر الاقتصادية قيد الدراسة. وقد بدأ التطور الأكثر وضوحاً في الاقتصاد الرياضي منذ 1930 مع التطورات التي حدثت في الحواسيب الالكترونية إبان الحرب العالمية الثانية.

4-2-3 التحليل الاقتصادي القياسي: هو نوع من أنواع التحليل الاقتصادي يعتمد على استخدام أدوات كل من علم الرياضيات وعلم الإحصاء في التعبير عن العلاقات الاقتصادية المختلفة بين متغيرات الظاهرة الاقتصادية المدروسة، من أجل القياس الكمي للعلاقات التي تربط بين مختلف المتغيرات ذات العلاقة بالظاهرة محل الدراسة. وقد أطلق على هذا الفرع من علم الاقتصاد بالاقتصاد القياسي، ومع ظهور وتطور أجهزة الحاسوب والبرامج الحاسوبية، أصبح استخدام هذا النوع من التحليل الاقتصادي أكثر سهولة من خلال تزويد الباحثين بالأدوات اللازمة للاختبار الكمي للظواهر الاقتصادية والتنبؤ بحركة المتغيرات الاقتصادية.

مما سبق، فإن التحليل الاقتصادي للظاهرة يمكن تناوله من جوانب مختلفة، حسب الهدف من التحليل، فهل الهدف معرفة أو قياس متغيراتها كمياً؟ أم دراستها لمعرفة اتجاهها الزمني؟ أم أن الهدف من التحليل معرفة متغيراتها السببية؟ وتتوقف الإجابة على هذه التساؤلات على نوع المشكلة الاقتصادية أولاً، والهدف من تحليلها ثانياً.

5- النماذج الاقتصادية الكلية:

إن أهم ما يميز التحليل الاقتصادي الكلي، هو تملك أولئك الذين يعملون في حقله لأدوات متخصصة يستخدمونها في تحليل ودراسة الظواهر والعلاقات الاقتصادية على المستوى الكلي.

5-1 مفهوم النموذج الاقتصادي وفرضياته: يقصد بالنموذج الاقتصادي تجسدي مبسط للعلاقة بين بعض الظواهر الاقتصادية بغرض توضيح مدى الترابط والتاثير المتبادل بينها. ويمكن ان يعبر عن النموذج بشكل رياضي (معادلات) او بشكل بياني او بشكل وصفي. وحتى يكون النموذج مقبولاً فإنه عادة ما تستخدم بعض الفرضيات منها:

5-2 فرضيات بناء النموذج الاقتصادي: يركز بناء النموذج الاقتصادي على ثلاث فرضيات رئيسية هي كالتالي:

- **فرضية بقاء العوامل على حالها:** لتوضيح العلاقة المتبادلة بين متغيرين او ثلاثة لابد ان تبقى العوامل الأخرى ثابتة لأنه في حال تحرك جميع العوامل في ان واحد - وهي كثيرة - يكون النموذج غير صحيح.

- **فرضية الرشد الاقتصادي:** يفترض ان يكون المستهلك رشيد أي يستخدم كل الوسائل التي تنسجم مع الهدف المسطر ولا تتعارض معه ونفس الشيء بالنسبة للمنتج.

- **فرضية السعي لتحقيق الربح:** أي ان كل من المنتج والمستهلك يهدفان الى تحقيق اقصى ربح ممكن.

5-3 مكونات النموذج الاقتصادي:

إن عملية النمذجة تستدعي بشكل عام الصياغة الرياضية، التي أصبحت متغلبة في الوقت الحاضر وتتيح لعملية التحليل الاقتصادي أن تتم بصورة دقيقة مقارنة بطريقة الوصف النظرية، ويتكون النموذج الاقتصادي في ظلها مما يلي:

1- المتغيرات: تنقسم المتغيرات في مجموع المعادلات الاقتصادية الى نوعين:

- المتغيرات الداخلية: المتغيرات الداخلية هي المتغيرات التي تتحدد قيمتها داخل النموذج
- المتغيرات الخارجية: اما المتغيرات الخارجية وهي التي تؤثر على المتغيرات الداخلية للنموذج ولا تتأثر بها.

ب-المعلومات: هي ثوابت تميز العلاقة السببية في الظاهرة المدروسة، وتستعمل كأوزان أو وسائط ربط وتمييز بين المتغيرات ضمن معادلات النموذج الاقتصادي، ولا يسمح لها بالتغير لان تغييرها يؤثر على الفرضيات المقدمة لدراسة الظاهرة الاقتصادية.

5-4 أنواع العلاقة بين متغيرات النموذج الاقتصادي:

ترتبط المتغيرات الاقتصادية الكلية بعضها ببعض حسب عدة أنواع من العلاقات وهي:

1-المعادلات السلوكية: عندما نفترض ان التغير في الدخل يؤثر على قرارات الافراد الاستهلاكية فهذا يعني ان الاستهلاك دالة تابعة للدخل، او بمعنى اخر ان سلوك الاستهلاك او تصرفات الافراد الاستهلاكية تعتمد على سلوك الاستهلاك حيث يكتب

$$C=F(Y)$$

ب-المعادلات التعريفية: المعادلات التعريفية هي التي تعرف متغير ما باستعمال المتغيرات الأخرى. فمثلا يعرف الطلب الكلي Y على انه مجموع الاستهلاك C والادخار S ويكتب:

$$Y=C+S$$

ج- شرط التوازن: التوازن بصفة عامة يعني التوازن بين القوى المتضادة، فمثلا في الاقتصاد الكلي التوازن يعني التساوي بين العرض الكلي والطلب الكلي. الا انه ليس من السهل الوصول الى هذه الحالة. حيث نلاحظ في الواقع العملي اما ان يكون العرض اكبر من الطلب او العكس.

6-اهداف السياسة الاقتصادية الكلية:

تحاول النظرية الاقتصادية ان تفسر لماذا تظهر المشكلات في الاقتصاد وكيف يمكن التعامل مع هذه المشكلات. لذلك فهي امر لا غنى عنه في صياغة وإدارة السياسة الاقتصادية. ولكن قبل دراسة نظرية وسياسة الاقتصاد الكلي، ينبغي للمرء ان يعرض لأهداف الاقتصاد الكلي. فليس ثمة ريب انه بدون اهداف محددة تحديدا دقيقا تصبح صياغة سياسة ما امرا عسيرا. وتتلخص اهداف السياسة الاقتصادية الكلية في النقاط التالية:

- **العمالة الكاملة:** تسعى السياسة الاقتصادية وصول الى مستويات مرتفعة من التشغيل بغية الاقتراب من مستوى التشغيل التام.
 - **محاربة التضخم:** تسعى السياسة الاقتصادية الكلية للحفاظ على المستوى العام للأسعار، وهذا نظرا للأثار السلبية للتضخم على الاقتصاد
 - **تحقيق النمو الاقتصادي:** حيث يعبر النمو الاقتصادي عن زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، بمعنى ان حجم الناتج من السلع والخدمات خلال سنة معينة، يكون أكبر من السنة السابقة
 - **التوازن الخارجي:** تسعى السياسة الاقتصادية الكلية الى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. ويلخص ميزان المدفوعات كل المعاملات الاقتصادية بين القطاع العائلي والمؤسسات والقطاع الحكومي لدولة معينة، وبقية العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة.
- 7 - الصعوبات التي يواجهها التحليل الاقتصادي الكلي:** يواجه التحليل الاقتصادي الكلي بعض المشاكل التي لا بد من الإشارة إليها او الى البعض منها.
- **مشكلة التجميع:** يكون من الخطأ ان نعامل العناصر الاقتصادية عند التجميع على انها متجانسة في حين انها ليست كذلك. فمثلا زيادة الاستهلاك الوطني (الكلي) لا يعني بالضرورة زيادة استهلاك كل فرد من افراد المجتمع
 - **مشكلة الأوساط الحسابية:** إن بعض المتغيرات الاقتصادية يتم حسابها عن طريق المتوسطات الحسابية مثل: معدلات الأسعار، ومعدلات الأجور، ومعدلات الفائدة، وبما أن من الخصائص الرياضية للوسط الحسابي تأثره بالقيم القصوى أو الشاذة، فإنه لا يمثل أو لا يعبر عن المتغير الاقتصادي تمثيلا دقيقا.
 - **خطا التركيب :** ان ما هو صالح للجزء لا يعني بالضرورة انه صالح على المستوى الكلي او لكل، فمثلا زيادة سعر سلعة معينة لا يعني زيادة أسعار جميع السلع والخدمات.